في حيزها فعلا اختصت به فلا تدخل الا عليه ولا يجوز ان يفصل بينها وبينه بشي
فلا يقال هل زيد قام الا في الشعر وقال سيبويه فقوله في باب الاشتغال يجب
نصب اسم الاشتغال اذا وقع بعد ما يختص بالفعل كهل زيدا رايته لا يخالف هذا
والهمزة في عدم الاختصاص كهل قال الرضي الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية
سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقد قيل اهل
قال ٭ اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغنا بها عنها وقد جات على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان
رات فعلا تذكرت عهود ابالحمى وحنت الى الالف المعهود وعانقته وان لم
تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى ومع وجوده ان لم يشتغل بضميره لم
تقتنع به مقدرا بعدها والا فتعنت به فلا يجوز في الاختيار هل زيدا رايت
بخلاف هل زيدا رايته وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو هل جزا الاحسان الا
الاحسان اي ما واختلف في مجيئها بمعنى قد فاثبته جماعة وفسروا قوله تعالى
هل اتى على الانسان اي قد وانكره اخرون منهم ابو حيان قال لم يقم على ذلك دليل
واضح انما هو شي قاله المفسرون في الاية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب
ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال بعضهم كالزمخشري انه معناها ابدا وان الاستفهام
المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرنت بالهمزة قوله
ومنها ما يختص بالاسما فيعمل فيها منقوض بلامي التعريف والابتدا على القول بان
الثانية خاصة بالمبتدا قيل فكان عليه ان يقول ان لم يكن كالجزء منها فلا يرد
عليه لام التعريف على انه ينتقض بلام الابتدا على القول بانها خاصة بالاسماء
بل بالمبتدا كما عليه ابن الحاجب وجماعة لان لام الابتدا ليست كالجزء اذ تمنع
ما قبلها من العمل فيما بعدها نحو علمت لزيد قائم وقد يقولون ان ما اختص
بقبيل عمل فيه العمل الخاص ويرد عليه ان واخواتها فانها مختصة بالاسما وتعمل
الرفع والنصب وهما عام وخاص ويجاب بان المراد ان ما اختص بقبيل ولم

يشبه

قوله هل عرفت الدار بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد البا المكسورة والياء هما تمثالا مالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش هـ

يشبه بالفعل يعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما
صرح به في محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالاسم لان خبرها يكون فعلا لانه لا بد لها
من اسم فاسمها لا يكون الا اسما واما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفي هذا في
الاختصاص ثم انهم قيدوا ايضا بان لا يكون كالجزء احترازا من ال المعرفة وحرف
التنبيه فيتحصل ان يقال ما اختص بقبيل ولم يكن كالجزء ولم يشبه بالفعل عمل
العمل الخاص وان تخيل فيما عمل العمل الخاص من انه يشبه الفعل لم يرد لان المراد ان
يقصد تشبيهه ولعل هذا الذي تخيل لم يقصد مشابهته وان كانت المشابهة
في نفس الامر كذا قاله شيخنا قوله ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها منقوض
بادوات التحضيض وبحروف المضارعة وقد والسين وسوف قيل فكان عليه ان
يقول ان لم يكن كالجزء منها لئلا يرد قد والسين وسوف وحروف المضارعة
وفي صدق هذا على قد وسوف نظر اذ لا يظهر كونهما كالجزء من الفعل وحينئذ فيردا
اذ قد اختصا ولم يعملا فليتامل وقد يجاب بجعل التمثيل في كل من الانواع قيدا فلا
يرد شي قوله نحو لم يلد ولم يولد قال الرضي لولا كراهة الخروج من اجماع النحويين
لجاز ان يدعى في المضارع المسمى مجزوما البنا على السكون لان عمل ما يسمى جازما لم
يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون
ساكنة الاخر فصل قوله الفعل جنس اي اضاف تحته ثلاثة انواع الخ
اشارة الى ما كان ينبغي للناظم ان يفعله فقد عيب عليه من جهة ذكر علامات اقسام
الفعل قبل العلم باقسامه والمعتاد ان تعلم الاقسام اولا بالقابها وحينئذ تذكر
علاماتها ومن جهة ان المصراع الثاني ليس له تعلق بالمصراع الاول وهو من عيوب
الشعر واجاب عنه شيخنا رحمه الله تعالى بمنع ما قيل فيه بل ذكر اقسام الفعل في
ضمن ذكر علاماته اختصارا فقد ذكر الامرين معا والحامل عليه قصد الاختصار
وهو صنيع حسن مطلوب في المختصرات واورد على الناظم ما يرد مثله على
المصنف انه فصل بين علامات الفعل واقسام الفعل بذكر الحرف وكان اللائق
خلافه وان يوخر ذكر الحرف الى اخر الباب كما صنع في الكافية الكبرى والعمدة
واجاب عنه شيخنا بان هنا تقسيمين اصليا وفرعيا فالاول تقسيم الكلمة

Copyright © King Saud University